الخام ، وتؤكد طبيعة علاقتها مع المناطق المحتلة هذه المسألة اذ تستوعب في اقتصادها نسبة من العمال العرب تشكل حوالي ١٠٪ من طاقتها العاملة بشكل عام ولكن هذه الـ ١٠٪ تشكل حوالي ٩٠٪ من اليد العاملة غير الفنية تلك الاعمال التي قال عنها لينين : « يشتغل المهاجرون من اوروبا الشرقية وامريكة الجنوبية في الاعمال التي تدفع مقابلها احط الاجور بينما يؤلف العمال الاميركان اعلى نسبة من المناظرين ومن العمال الذين يقومون بالاعمال التي تدفع مقابلها اعلى الاجور » . والان ففي الوقت الذي يضطر المهندس او الطبيب في المناطق المحتلة للهجرة بحثا عن العمل لان الاقتصاد الاسرائيلي ليس على استعداد لاستيعابه فان اسرائيل بحاجة لاي عامل يدوي عربي غير فني . كما بدأت تقيم في بعض المناطق المحتلة بعد ١٩٦٧ بعض المشاريع التي تؤمن سلعا نصف مصنعة يحتاجها الاقتصاد الاسرائيلي .

السلام الاقتصادي شرط هام جدا :

واضافة للواقع القائم حاليا فان تصور اسرائيل للمستقبل يتضمن اصرارا على السلام الاقتصادي الذي يكفل لها رقعا اقتصادية جديدة . وكما قال ابا ايبان وزير خارجية اسرائيل السابق « ان اسرائيل ترغب في ان تكون علاقتها بالدول العربية كعلاقة الولايات المتحدة بامريكا اللاتينية » . وهذا الكلام غني عن الشرح او التعريف ، ويوضح اهداف اسرائيل وله اساسه المادي ولا يلقى جزافا .

ما تقدم يؤكد لنا ان النمو الاقتصادي الاسرائيلي هو وليد تعامل الدول الامبريالية معها بوصفها جزءا لا يتجزأ من مركز الدول الامبريالية وهذا يدفعنا للقول بان اسرائيل قد قطعت اشواطا بعيدة باتجاه التحول الى دولة امبريالية وما تحتاج اليه فقط هو (امريكا اللاتينية)الخاصة بها .

ان اسرائيل تحاول ان تستغل موقعها الجغرافي في نقطة حساسة وقريبة لافريقيا واسيا كي تلعب دور القاعدة الاقتصادية للامبريالية العالمية في المنطقة ، اضافة الى دورها التقليدي المعروف كقاعدة عسكرية وسياسية . وتستطيع الامبريالية العالمية ان تقيم في اسرائيل المشاريع التي تريد ، دون خشية الوقوع في ايدي سلطات معادية لها ، بحكم الترابط العضوي بين الكيان الاسرائيلي والامبريالية . وفي هذه الحالة فان صناعات الامبريالية تكون في مأمن من ناحية ، ومن ناحية اخرى تكون قريبة من سوق المواد الخام وسوق الاستهلاك ، وفي الوقت نفسه هنالك فيض من اليد العاملة العربية ـ في حالة السلام ـ والتي تؤمنها من كل الدول المجاورة : المناطق المحتلة ٦٧ ، لبنان ، سوريا ، الاردن .